الثورة
الثلاثاء 26 رمضان 1433هـ 14 أغسطس 2012م العدد (17437)

جائزة «أجمل مدينة».. خطوة نحو التنمية

أمين درهم

■ في شهر ديسمبر من عام ٢٠٠٠م قمت بكتابة مقال في مجلة جمعية الصداقة اليمنية الألمانية تحدثت فيه حول أهمية تخصيص مسابقة سنوية بين المدن اليمنية تطلق عليها مسابقة (أجمل أو أنظف مدينة يمنية).

وبسبب تزايد الحاجة إلى مسابقة من هذا النوع في هذه الأيام، أعيد عليكم طرح فكرتي عليكم لأشاطركم إياها.

في نهاية شهر أكتوبر من ذلك العام، كانت قد أتاحت لي الجولة السياحية التي قمت بها برفقة الوفد الرياضي الألماني فرصة مناسبة لزيارة عدد من المدن اليمنية كما أنها أثارت في نفسي خواطر ذات شجون.

فقد لفت انتباهي أنا والوفد الألماني الزائر ما لمسناه آنذاك في مدينة إب من حفاوة وترحاب خاصة من قبل محافظ المحافظة آنذاك الأخ عبدالقادر هلال الذي غمرنا بدماثة أخلاقه وأبهرنا بإخلاصه لعمله، ولكن ما أدهشني أكثر هو نظافة المدينة مقارنة بالمدن الأخرى التي زرتها، وكنت قد زرت مدينة إب مرات عدة من قبل إلا أني وجدت في تلك المرة فارقاً كبيراً ترك في نفسي أثراً طيباً.

وكم تمنيت حينها أن تحذو بقية المدن حذو مدينة إب بالاهتمام بنظافة المدينة، فحاولت البحث عن إجابات لما دار في خاطري من تساؤلات وعلمت بعد طل ذلك، بل ولمست ذلك أن وراء كل هذا إدارة ناجحة ممثلة بالأخ عبدالقادر هلال محافظ محافظة إب الذي عمل جاهداً دون كلل أو ملل في سبيل إبراز المدينة بثوب قشيب، علماً بأن الميزانية المرصودة لأعمال النظافة كانت لاتزيد عن ميزانية مثيلاتها في المدن الأخرى التي زرتها.

إننا اليوم بأمس الحاجة إلى فكر جمالي يواكب التسارع الحاصل في مجال تطور الحياة، فالانجازات والتقدم والتطور في مجالات التنمية المختلفة لا تكتمل ما لم تواكبها اهتمامات بسلامة ونظافة البيئة المحيطة بنا، فالبيئة النظيفة لها دور هام في تطوير السياحة وتنمية المعاني النبيلة والفاضلة.

ومصطلح التنمية المستدامة ينطلق أساساً من اعتبار نظافة البيئة وسلامتها جزء أساسي من مكوناتها والتي تشمل النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة النظيفة.

ومن أجل ذلك راودتني فكرة أحببت أن أشرككم فيها وتتلخص هذه الفكرة في اقتراح لتخصيص مسابقة سنوية بين المدن اليمنية نطلق عليها مثلاً مسابقة (أنظف مدينة يمنية) أو (أجمل مدينة يمنية)، بحيث يتم تكوين لجنة لهذه المسابقة من المختصين مهمتها وضع المعايير والشروط اللازمة للتقييم، وتدبير الموارد المالية لهذه المسابقة.

وأقترح هنا أن ينشأ لهذا الغرض صندوق خاص لمواجهة مصاريف المسابقة، وتوزيع جوائز مادية ومعنوية سنوياً لأنظف مدينة يمنية في مهرجان جماهيري في المدينة الفائزة بحيث تستغل قيمة الجائزة في إقامة مشروع التحسين وتجميل المدينة الفائزة، وليكن مثلاً إنشاء حديقة صغيرة أو ملعب للأطفال.

ولاشك أن مثل هذه الجائزة سترفع من نسبة الوعي البيئي وتعزيز الإحساس والذوق الجمالي بين المواطنين وسيصبحون أكثر حرصاً على مدنهم، وسيتزايد عدد الزوار والسياح الذين ينشدون راحة البال وجمال الطبيعة خصوصاً من أشقائنا الخليجيين الذين تستهويهم السياحة في اليمن السعيد.

أعزائي القراء..

إنها خاطرة عابرة أتمنى أن تتبلور وتتحقق بدعمكم، فأرجو منكم المشاركة في بلورة هذه الفكرة وإذا كانت لديكم أي اقتراحات بهذا الشأن فما عليكم سوى التواصل بي عبر بريدي الالكتروني، فربما تنشأ عن هذه الخاطرة البسيطة عمل عظيم تذكره الأجيال.

التغيير المنشود ليس هذا !!

يحيى محمد العلفي

●.. الدهر لا يأتي بأحسن ولا بأفضل.. هذا مثل شعبي دارج يتداوله الناس في أحوال ومناسبات عدة منها التغيير الوظيفي والتعيينات العليا حين يخفق المسئول الأول في الجهات الحكومية في اختيار من يديرون الأعمال وينظمونها – وخاصة في مكاتبهم أو عندما تغرهم المظاهر البراقة وتخونهم أو تلح عليهم عواطف تقريب من يرون في ولائهم وانتمائهم السياسي قريبا من ميولهم واتجاهاتهم ويمكنهم تنفيذ الأوامر بحذافيرها وعلى علاقتها ويحلون محلهم كمسئولين صغار أو وزاء الظل وخلفية الطبق المستور.

ومن هذه العينات نجد في واقعنا اليمني سواء الجديد منه أو في ما قبله نماذج وأنواعا كثيرة لا تعد ولا تحصى.. وعلى سبيل المثال فحينما.. يحدث تشكيل حكومي، فإن العملية تبدأ منذ علم هذا الوزير أو ذاك بانصباب الاهتمام على اختيار طاقم عمله في مكتبه والقطاعات والإدارات والفروع التي تتبع مسئوليته وقيادته – بغض النظر.. عن مصلحة العمل وضمان نجاحه وتوجهه إلى الأفضل– ثم تأتي الأفكار الأخرى المتعلقة بخطط العمل وتطويره إعمالاً للمبدأ القائل: الرجل المناسب في المكان المناسب والوظيفة تكليف لا تشريف وتمنح لمن يستحقها وهو أجدر بها كفاءة وإخلاصاً وخبرة واقتدارا ونجاحاً..

في واقعنا الراهن وما قبله وقبل قبله إلى عشرات المرات لم.. نر وزيراً أو قائداً أو رئيس جهة حكومية حالفه الحظ ودعت له الوالدة قد أبقى على طاقم عمل مكتبه أساساً إن لم يكن كافة القطاعات والإدارات والمؤسسات والفروع التي تتبعه – اللهم ما ندر بل نرى وجوها وعينات أخرى ربما تكون مقربة من هذا الوزير أو القيادي المحنك.. لا سيما في حكومة الوفاق الوطني الذي يفترض أن يغلب طابع اسمها على أية أهداف أخرى.. بيد أن النزوات والأفكار المغلوطة والخاطئة بدأت تباشر عمليات الإبعاد والإقصاء والتغيير حتى على من تنطبق فيهم وعليهم شروط المرحلة وخطواتها، ومن أثبتوا نجاحات وقدرات مشهود لها بالتفوق والنجاح ومراعاة مصلحة الوطن العليا وجعلها فوق كل الاعتبارات...

لكن ما يحزّ في النفس ويؤلم الناس أننا في ظل وضع تقول أبجديات مفاهيمه : إن لم تكن معي فأنت ضدي والأقربون أولى بالمعروف.. ومن كان من ساحة التغيير والمعارضين المسنودين فإنه يستحق التقدير والمكافأة حتى وإن كان مستواه العلمي وخبرته المهنية في حضيض الكفاءة والاقتدار، وحقيقة لقد وجدنا – منذ تشكيل حكومة الوفاق– الكثير من العجائب والأفعال التي لا تغضب الإنسان وحسب، وإنما تغضب الرحمن وتسيء إلى السمعة العامة للوطن والشعب وإلى قيادات ومسئولي الحكومة وتبعث في النفوس نوازع الحقد والكراهية وتزايد حدة الفوضى والفساد والأخطاء والممارسات غير السديدة وارتفاع البطالة وانتشار حالات التدهور والإحباط بين صفوف الشباب.. حتى أننا نلاحظ بأن الكثير من هذه الظواهر قد بدأت تتفشى على نطاق واسع في مختلف قطاعات العمل.. ومرافق الدولة العامة.. وأصبح هم جميع موظفي القطاع العمل والمختلط ينصب على جوانب كيفية تحسين الدخل ومواجهة ظروف غلاء المعيشة التي لا تطاق.. وصار توجه الجميع وترقبهم نحو القيادة السياسية ورئيس الجمهورية بالذات، هل عساه أن يفك عسر المعسرين ويحل عقدة الراتب الشهري.. الذي لا يكفي حتى لبضعة أيام من الشهر ولا يسد جوع الجائعين التائهين في حلبة الصراع السياسي والحزبي الذي بلا شك أنه «يلهف» نصف ميزانية الدولة وريعها من الدخول المحلية والمساعدات والهبات والقروض الدولية..

وفي عدد من الوزارات والجهات الحكومية نجد أن التغيير أو لنقل التدوير الوظيفي قد طال العديد من القيادات الإدارية والمالية والفنية والمهنية المشهود لها بالتفوق والنجاح واستبدالها بعناصر لا ترقى إلى مستوى الكفاءات المطلوبة إلى الأفضل، بل ونرى في بعض هذه العناصر صفات العنجهية والغرور والتطاول إلى سلب اختصاصات ووظائف غيرها.. ناهيك عن حب التسلط والسعي إلى تغيير ومسخ كل ما بناه أسلافهم على مدى سنوات ويعتقدون بأن ذلك هو منهج التغيير المطلوب.. فتغيير بوابات المكاتب ووضع المكاتب الفارهة والكراسي الدوارة وإغلاق الأبواب المتعددة ووضع حجّاب وحراس عليها أمام المراجعين وأصحاب المصالح العامة يندرج ضمن خطط وبرامج ورسميات المسئول الأعلى تقليداً لما هو معمول به في دول العالم المتقدم.. غير مدركين بأنه في البلدان المتطورة لا تضيع المعاملات ولا تتأخر أو تحتاج إلى أخذ ورد ما دمت قانونية وتندرج ضمن لائحة النظام..

ومع ذلك يظل المواطن في بلادنا ضحية الروتين الممل والتعقيدات الإدارية، وتبقى معاملاته حبيسة الأخذ والرد «والحلباط» لعدة شهور – إن لم تكن لسنوات أو قد تضيع وتهمل – مما يضطره إلى مسك أوراقه في يده وجعبته، ومن ثم يسعى بشتى الوسائل والطرق – شرعية كانت أو غير شرعية– ما دامت ستحقق له الغرض الذي ينشده .. وعلى هذا الأساس تصبح مشاريعنا التنموية «محلبطة» ناقصة تعيبها الكثير من الاختلالات والعيوب، وتصير حياتنا تواكلية تعتمد على «ما تيسر» وما تعسر ترك حتى النظام والقانون لا نؤمن به ولا نفعله إلا من باب حتى لا يقول الآخرون بأننا شعب متخلف لا نواكب التطور.. ولا نساير العصر وتقنياته..

وبعد هذا: لا بدلنا أن ندرك بأن كل مرافق وأجهزة الخدمات العامة والأساسية منها على وجه الخصوص، يج ب أن تحرر من عقدة الخواجة وأن ننطلق جميعاً من واقع التغيير الذي ننشده لبناء يمن جديد.

حقيقة ما يجري في بورما

د. / عبدالله المدني

■ كتبت كثيرا عن بورما ومشاكلها. كتبت عن ديمقراطيتها الوليدة بعد الاستقلال في١٩٤٨ م، وعن سنواتها العجاف تحت حكم الديكتاتور «ني وين»، وعن قمعية ووحشية الطغمة العسكرية التي قفزت إلى السلطة في ١٩٨٢ وجمدت نتائج انتخابات١٩٩٠ م الديمقراطية، وعن «أونغ سان سوتشي» رمز الديمقراطية وصوت الأمل. وأخيراً كتبت مقالا أشيد فيه بخطوات زعيم البلاد الحالي «تين سين» الإصلاحية والانفتاحية التي أعقبها الإفراج عن زعيمة المعارضة، والسماح لها بالترشح في الانتخابات، وهو ما لامني عليه البعض من الأشقاء السعوديين من ذوي الأصول البورمية ممن أستوطن أجدادهم الأراضي المقدسة في الحجاز، قائلين إن الزعيم البورمي ليس سوى نسخة من أسلافه المتوحشين، وأن خطواته الإصلاحية غير جادة ومجرد ضحك على الذقون. ويبدو لي الآن أن «تين سين» لا يملك كلمة الحسم داخل بلاده، أو أنه مجبر على مراعاة قواعد التوازن داخل أروقة الحكم بدليل أنه لم يتخذ موقفاً شجاعاً من المذابح التي يتعرض لها جزء من شعبه، رغم كل ما قيل عن إنسانيته ورهافة حسه. بل أن موقفه كان متخلفاً كثيراً عن موقف النائبة «أونغ سان سوتشي» التي شددت على ضرورة أن تكون مسألة الأقليات وحقوقها في ميانمار على سلم أولويات الحكومة المدنية التي تولت السلطة منذ٢٠١١ م ومن هذه الأقليات، بطبيعة الحال، الأقلية المعروفة بـ«الروهانغ» المسلمين التي وصفها «تين سين» في بيان رسمي بأنهم مهاجرون غير شرعيين ولا ينتمون إلى ميانمار، ووافقته في ذلك شخصيات وجماعات محلية رسمية وغير رسمية.

وقبل أن ندخل إلى صلب الموضوع، ونحاول معرفة أسباب ما يتعرض له «الروهانغ» من مجازر وحملات إبادة جماعية، وأسباب الإجماع الداخلي على عدم التنديد بها، لابد من توضيح بعض الحقائق:

× يتكون سكان بورما من نحو ١٣٥ إثنية مختلفة معترف بها: أهمها إثنيتا «بامار» و«شان» البوذيتان (تشكلان معا نسبة ٧٧ في المئة من السكان)، وإثنية «تشين» التي تدين غالبية أفرادها بالمسيحية ٢.٥ (في المئة)، وإثنية «كارين» التي تتبع الديانتين المسيحية والبوذية ٧ (في المئة)، وإثنية «كاتشين» وغالبيتها من المسيحيين ١.٥ (في المئة). هذا إضافة إلى العديد من المجموعات الإثنية غير المعترف بها مثل البورميين المسلمين من أصل صيني المعروفين بـ«بانتاي ٣»(في المئة) والبورميين المسلمين الروهانغ ٠.١٥(في المئة)، والبورميين المنحدرين من أصول هندية وبنغالية ٢ (في المئة). وبينما تتعايش الأقليات مع الأغلبية في مختلف ولايات البلاد دون مشاكل أو صدامات، فإن الوضع مختلف في ولاية «راكين» الغربية المحاذية لبنغلاديش حيث يتركز المسلمون الروهانغ.

× أقلية الروهانغ التي ينقسم المؤرخون حول مصدر تسميتهم وأصله، نُظر إليهم على الدوام من قبل السلطات والجماعات القومية على أنهم مجرد أجانب مقيمين وليسوا مواطنين. وعليه فقد تعرضوا خلال العقود الماضية لانتهاكات جسيمة لحقوقهم الأساسية، مثل التمييز ضدهم في العمل والزواج والتعليم، وفرض قيود على حركتهم وسفرهم، ومصادرة ممتلكاتهم، وتحديد عدد من ينجبون من الأطفال.

× حملة الترويع والإبادة ضد الروهانغ، والتي انطلقت شرارتها في مايو الماضي، وإن كانت الأبشع والأوسع منذ سنوات، فإنها ليست الأولى. فأثناء الاحتلال الياباني لبورما في عام١٩٤٢ م ذبح القوميون من ولاية راكين نحو ٥آلاف من مواطنيهم الروهانغ. وبعد الإطاحة بحكومة الرئيس المنتخب «أونو» على يد العسكر في١٩٦٢ م، استهدفت السلطة الجديدة الروهانغ بطريقة وحشية ممنهجة. وفي١٩٧٨ م أطلق العسكر «عملية التنين» لطردهم من ولايتهم، مما اضطر نحو مائتي ألف منهم للهرب إلى بنجلادش للإقامة في مخيمات اللاجئين. وقد أكملت الطغمة العسكرية تلك الخطوة المتوحشة بنزع الجنسية والهوية البورمية عن هؤلاء في الثمانينيات، ناهيك عن قيامها في مطلع التسعينيات بعملية تهجير جديدة لهم تمخضت عن فرار ٢٥٠ ألف شخص إلى دول الجوار.

إن حقيقة تركز الروهانغ في ولاية «راكين» المحاذية لبنجلادش تحديداً، وأشكالهم وعاداتهم، تشي بأنهم من ذوي الأصول الهندية ممن جاء المستعمر البريطاني بأجدادهم إلى بورما بعد الحرب العالمية الثانية للعمل في مشاريعه وأجهزته. ولما كان هؤلاء أكثر علماً وثقافة من سكان البلاد الأصليين فقد بنوا لأنفسهم نفوذا وثروات وإقطاعيات زراعية على حساب السكان المحليين البوذيين، مما أوغر صدور الآخرين ضدهم. ومن هنا فإن للصدام العرقي الحالي في هذا الجزء من ميانمار تحديداً رواسب وجذورا تاريخية واقتصادية ودينية متشابكة. ولعل ما أخرج تلك الرواسب إلى السطح اليوم في صورة مجازر وحشية تُذكر المرء بمجازر الخمير الحمر، هو عامل إضافي حديث. وقد لعبت وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة دوراً مهماً في التذكير بهذا العامل، وبيان أخطاره المحدقة بهذه البلاد وسكانها من معتنقي البوذية، وتحشيد الجماهير البورمية غير المسلمة خلفه.

ولعله بسبب هذا العامل أيضاً صمتت شخصيات وجماعات لطالما رفعت أصواتها ضد القمع والظلم والمجازر، مثل الزعيم الروحي لشعب التبت الدالاي لاما، وقادة الثورة الزعفرانية في بورما، والناشط البورمي الداعي للعدالة والديمقراطية «كوكوغي».

والمتفحص لبعض المواقع الإلكترونية والمدونات وصفحات «الفيسبوك» سيصطدم حتما بحملة كراهية ضد مسلمي بورما، وذلك لأسباب عديدة يتعلق بعضها بوجود الاحتقان التاريخي ما بين البوذيين والروهانغ والذي يسهل تحريك الفريق الثاني ضد الأول، وحالات الفقر والإحباط والانقسامات القبلية والعرقية وانتشار السلاح. وأخيراً فإنه أي كانت الأسباب، فلا مبرر لهذه المجازر البشعة التي يندى لها الجبين. أما الأكثر بشاعة فهو صمت المجتمع الدولي ومنظماته الحقوقية حيالها، وكذلك موقف الجارة المسلمة بنجلادش التي سدت الأبواب في وجوه الهاربين من المجازر بحجة ضعف إمكاناتها المادية واللوجستية.

الاتحاد الاماراتية

آلم رصاص

نزيف يمني بلا آخر

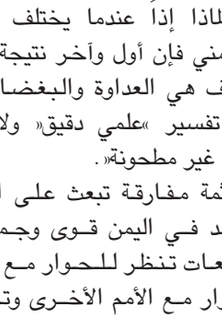

أمين الوائلي

Ameenone101@gmail.com

■ هل يقتضي الاختلاف بين س وص من الناس العداوة «المعاداة» بينهما؟ واقع الحال وجميع الشواهد تعطينا صورة عن حجم الاختلافات بل والخلافات العميقة بين المجتمعات العربية والولايات المتحدة الامريكية مثلا ورغما عن ذلك العرب يحبون أمريكا ويفضلونها على أقرب جيرانهم واحيانا على أنفسهم ولم تؤد الاختلافات إلى حالة العداء والكراهية.

■ لماذا إذاً عندما يختلف اليمني مع اليمني فإن أول وآخر نتيجة لهكذا اختلاف هي العداوة والبغضاء ليس عندي تفسير «علمي دقيق» ولا حتى «حبوب غير مطحونة».

■ ثمة مفارقة تبعث على الغيض والنكد في اليمن قوى وجماعات وتجمعات تنظر للحوار مع الآخر والحوار مع الأمم الأخرى وتشارك في مؤتمرات وملتقيات ضمن عناوين حوار الحضارات والأديان الثقافة فإذا جئنا إلى الممارسة على الأرض وضمن حدود وجغرافيا اليمن لا تجدها إلا من أصحاب نظرية «حوار البنادق والقذائف والغزوات»

■ يبدو وكأن الجماعات المتناحرة هنا لا تحسب على الحضارات والأمم والثقافات ولهذا لا يجوز الحوار معها ويجب أن يكون الحوار حربيا وعسكريا وكل طرف يعلن النفير في انصاره وبين أصحابه ويحشد المقاتلين إلى «الجهاد» فإذا نحن أمام مجاهدين يمنيين يقتلون بعضهم بعضا ويرفعون شعارا واحدا وكلهم يهتف إذا حمي الوطيس «الله اكبر»؟!!

■ بقية الغصة «القصة» أن منكري الحرب بالأمس هم من يوقدها اليوم ويعيد استخدام وتصدير نفس الحجج والمبررات التي حقرها وسفهها وادانها بالأمس وبها يشرعن حربه اليوم!! ويستمر النزيف....

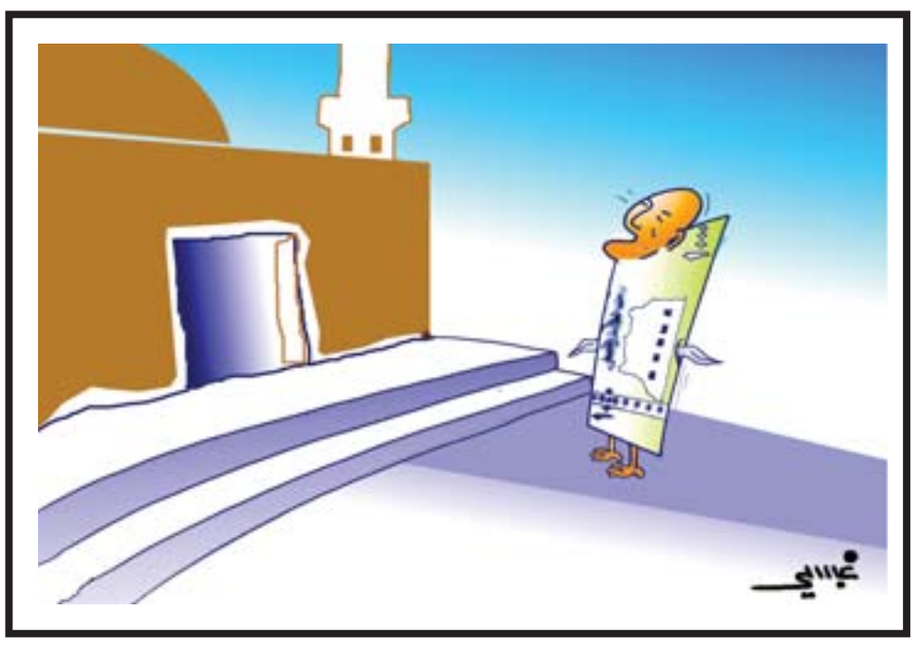

فيسبوكيات

JOIN US ON facebook CLICK HERE

جدولة مرحلية

شوقي أحمد هائل

لقد وضعت منذ اليوم الأول لتسلمي مسئولية المحافظة قضية الإصلاح المالي والإداري ورفع كفاءة الوظيفة العامة وإعادة الاعتبار لها في خدمة المواطنين ضمن أهم القضايا التنموية الملحة وشرعت عمليا في البدء بوضع تصور شامل لإعادة هيكلة الوظيفة العامة وتعزيز كفاءاتها ومعالجة إشكالياتها من خلال التدوير والتغيير الوظيفي وتفعيل نظام التقاعد وإحلال الكفاءات القادرة على العطاء وفق معايير مهنية وموضوعية واضحة وشفافة، غير أن تنفيذ هذا المشروع يحتاج منا إلى تدرج وجدولة مرحلية و يتطلب مرونة عالية للتعاطي الإيجابي معه ومعالجة تداعياته وأثاره العكسية كما يحتاج من الجميع التعامل معه بعيدا عن الإسقاطات السياسية والانتماءات الحزبية والأحكام المسبقة وتجنب الشد والجذب فيه وفق رؤى ومصالح ضيقة حتى نتمكن من النجاح فيه وتحقيق مقاصده وغاياته الوطنية والتنموية النبيلة .

رؤى وتوجهات وطنية

بشير علي عباس المصباحي

■ نصف مشاكل اليمن ستُحل لو أن الأحزاب والجماعات المؤدلجة فكرياً وجهت قياداتها بمنح نصيب من ولاءات أعضائها وثقافاتهم للرؤى والتوجهات الوطنية.

وذلك بدلاً من إظهار العداوة والتناحر فيما بين المتفقين بالوسيلة المختلفين بالأفكار والذي لن يؤدي سوى إلى تدمير البلد بمن فيه لا سمح الله.